في كلمته الافتتاحية للاجتماع المشترك بين لجنة التعاون الخليجي المالي والاقتصادي

الصالح : السياسة المالية بمنزلة الرافد الرئيسي لعملية الإصلاح الاقتصادي

أكد وزير المالية أنس الصالح أن متانة الأوضاع المالية لدول مجلس التعاون الخليجي أسهمت بفاعلية في تعزيز قدرات اقتصاداتها في مواجهة التحديات وامتصاص العديد من الصدمات الخارجية لاسيما تداعيات الازمة المالية الاخيرة.

وقال الصالح في كلمته الافتتاحية للاجتماع المشترك بين لجنة التعاون المالي والاقتصادي على مستوى وزراء المال والاقتصاد بدول المجلس ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية «برئاسته وبحضور مدير عام صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد إن التوقعات تظهر استمرار الاتجاهات الايجابية لمعدلات النمو الاقتصادي في دول التعاون بوجه عام.

وتوقع أن يتراوح متوسط معدل النمو الاقتصادي لدول المجلس عند مستوى 5ر4 في المئة عامي 2014 و 2015 «ويكتنف هذه التوقعات بعض المخاطر والمحاذير لاسيما وسط التطورات الاقليمية والدولية المتسارعة وخصوصا بشأن تطورات أسعار النفط الخام التي بدأت تلقي بظلالها على أوضاع المالية العامة بدول المجلس عموما وعلى برامج الاصلاح الاقتصادي والانفاق العام الاستثماري بوجه خاص.

واضاف أن ذلك يدفع باتجاه تكثيف الجهود لمواصلة عملية الاصلاح الاقتصادي الشامل من خلال اتخاذ الاجراءات الكفيلة للتصدي لبعض الاختلالات الهيكلية التي ظهرت بوادر تفاقمها في اقتصادات دول المجلس.

واوضح أن الهياكل العامة لاقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتسم ببعض الملامح المتميزة والتي تضفي عليها شيئا من الخصوصية وبما يجعل السياسة المالية بمنزلة الرافد الرئيسي لعملية الاصلاح الاقتصادي.

ولفت الصالح الى اهمية هذا الاجتماع في ظل الظروف الاقليمية والدولية التي تفرض مزيدا من التحديات وتتطلب رؤية شاملة لمواجهة ابعادها وانعكاساتها مبينا ان حكومات دول العالم والمؤسسات المالية الدولية تلمست بعض المؤشرات الباعثة على التفاؤل حول اداء الاقتصاد العالمي الا ان مناطق عديدة حول العالم شهدت نزاعات واضطرابات ترافق ذلك مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وذكر أن ذلك اثر بطبيعة الحال على التوقعات المستقبلية بشأن آفاق اتجاهات النمو الاقتصاد العالمي سواء على المستوى الوطني أو التكتلات الاقليمية او من جانب المؤسسات المالية الدولية كما القت تلك المتغيرات والمستجدات بظلالها على تطورات أداء الاقتصاد العالمي.

وبين أن صندوق النقد الدولي توجه نحو تخفيف تقديراته لمعدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال العامين 2014/2015 معتبر أن لهذه التطورات اهمية بالغة مباشرة وغير مباشرة على اتجاهات الاقتصاد العالمي في دول مجلس التعاون باعتبارها جزءا لايتجزأ من المنظومة الاقتصادية العالمية.

■ **صندوق النقد الدولي توجه نحو تخفيف تقديراته لمعدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2015/2014**

واشار الصالح الى أن زخم هذه التطورات والمستجدات الاقليمية والدولية من شأنه «أن يفرض علينا محددات مستجدة لآليات مواجهة التداعيات والمخاطر الناجمة بما يتماشى مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي لدول المنطقة».

انس الصالح

وأكد وجوب زيادة الحرص على تنفيذ الخطط الاستراتيجيات الكفيلة بمواجهة التحديات الداخلية واستكمال مسيرة الاصلاح والتنمية في دول المجلس مبينا أن متانة الاوضاع المالية لدول التعاون أسهمت بفاعلية في امتصاص العديد من الصدمات الخارجية وتداعيات الازمة المالية الاخيرة.

ونوه بالدور المحوري التي لعبته مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون باتخاذ التدابير الكفيلة للتصدي لتلك الازمة على اعلى مستوى من الكفاءة والمهنية الى جانب الدور الاساسي الذي تضطلع به البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار النقدي «حيث اثبتت مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية دعمها لركائز الاستقرار المالي».

وبين أن ذلك يتأتى من خلال انتهاج مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية سياسات النحوط الكلي التي شكلت احد المحاور الهامة في الاطر التنظيمية والرقابية والاشرافية ما ساهم بفعالية في الحد من المخاطر النظامية وزيادة تحصيل القطاعات المصرفية والمالية وتوفير الاجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

■ **الأوضاع المالية العامة لدول المجلس بحاجة لمزيد من الجهود الرامية إلى معالجة بعض الاختلالات**

واشار الصالح الى أن هذه الانجازات «تؤيدنا اصرارا وقناعة باهمية تعزيز استقلال البنوك المركزية بما يمكنها من القيام بدورها بأعلى درجات الاستقلالية وبما يساهم في خلق الاجواء الداعمة لجهود الاصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة».

واوضح أن أوضاع المالية العامة لدول المجلس بحاجة لمزيد من الجهود الرامية الى معالجة بعض الاختلالات والتي قد تكون ناجمة في جانب منها عن بعض التراكمات المرتبطة بطبيعة هياكل اقتصادات دول المجلس أو نتيجة تطورات الاقليمية والعالمية غير المؤاتية.

ولفت الى أهمية التركيز على تحقيق الانضباط المالي على المدى المتوسط وزيادة مرونة المالية العامة وتقليص جوانب الجمود في بنودها الرئيسية لاسيما فيما يتعلق بالنمو المتسارع للانفاق الجاري ومكوناته الرئيسية سواء بند الاجور أو المرتبات أو المدفوعات التحويلية.

وأكد الصالح ضرورة الاهتمام ببناء شبكة متطورة للامان الاجتماعي الى جانب إيلاء المزيد من الاهتمام للعمل على تعزيز الانفاق رأس المال الداعم لجهود النمو بما يساعد في زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مع التركيز على الارتقاء بمستوى البنى التحتية.

ودعا الى ضرورة التأكيد على عملية الاصلاح الاقتصادي الشامل بما في ذلك الاصلاح المالي في معالجة الاختلالات المالية والعامة وتنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على الايرادات النفطي.

واشار الى وجوب التركيز على تطوير سياسات وهياكل الاجور والمرتبات في القطاع الحكومي بحيث تتحدد بما يتلاءم مع متطلبات ومسؤوليات الوظيفة ويتم ربطها بالانتاجية مع تضييق الفجوة بين هياكل الاجور في المرتبات في القطاعين العام والخاص.

ويشهد الاجتماع الذي يترأسه الوزير الصالح استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك مع صندوق النقد الدولي بهدف وضع تصور لدول المجلس حولها وبحث دور الصندوق في تقديم الدعم الفني لدول (التعاون).

ويأتي في مقدمة تلك الموضوعات المشتركة مناقشة الاستقرار المالي في دول مجلس التعاون واصلاحات سوق العمل لزيادة التوظيف والانتاجية والسياسة الاحترازية الكلية في دول مجلس التعاون ودراسة هيكل ومستوى الأجور والمرتبات في دول مجلس التعاون.

وكانت الكويت قد استضافت أعمال الاجتماع ال 99 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي لبحث ودراسة موضوعات العمل الاقتصادي الخليجي المشترك.

كما استضافت أيضا الاجتماع ال 60 للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي بحضور محافظي مؤسسات النقد في دول المجلس.

الموازنة العامة لدولة الكويت لم تتأثر بانخفاض أسعار النفط

اكد خبيران نفطيان عدم تأثر الموازنة العامة لدولة الكويت بانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية حاليا طالما لم تهبط الاسعار عن السعر الافتراضي لبرميل النفط في الموازنة العامة والمقدر ب 75 دولار للبرميل. واستبعد الخبيران الكويتيان هبوط اسعار النفط تحت مستوى السعر الافتراضي لبرميل النفط في الموازنة العامة لدولة الكويت خلال العام الحالي متوقعين ان تعاود الاسعار الصعود مع بداية العام الجديد 2015.

ولفتا الى انه وبالرغم من عدم تأثر الموازنة بانخفاض الاسعار فانه من الضروري ان تضع الكويت خططا مدروسة لخلق مصادر أخرى للدخل القومي غير النفط مشددان على ان اعتماد الدولة على النفط في ميزانيتها العامة كمصدر شبه وحيد للدخل بنسبة تفوق ال 90 في المئة يعرضها للمخاطر نظرا لتقلبات الاسواق النفطية وبحكم النفط ثروة طبيعية ناضبة وان طال أمدها لسنوات.

واوضحا ان الاضطرابات المتعاقبة في السوق النفطية حتى وان كانت متباعدة ستضر بالميزانية العامة للدولة مستقبلا مشيرين الى ضرورة الاسراع في وضع الحلول للتخلي عن النفط كمصدر رئيسي للدخل حتى وان عادت السوق النفطية للازدهار من جديد.

ولفت الخبيران الى ان الكويت تخسر يوميا مبالغ كبيرة بعد أن انخفضت اسعار النفط من حوالي 110 الى 82 دولارا للبرميل.

ومن جهته اكد الخبير النفطي ومدير الابحاث السابق في منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) الدكتور حسن قبازرد انه لا خوف على الميزانية في الكويت «لان اسعار النفط لو انخفضت اكثر ستضر كثيرا بانتاج النفط الصخري وبدائل النفط».

وبين ان النفط الصخري لن يصمد امام النفط التقليدي طويلا وان الكويت تستطيع الصمود حيث ان سعر برميل النفط في ميزانيتها بحدود 75 دولار في حين هو في ميزانية دولة كايران وفنزويلا يصل الى 130 دولار للبرميل كما ان الكويت لديها مدخرات مالية كبيرة خلال السنوات الماضية ما يجعلها تستطيع الصمود لفترة طويلة حتى وان هبطت الاسعار الى القاع.

وحول الخطوة المنتظرة من منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) للحد من انهيار الاسعار افاد قبازرد بان (اوبك) لا تستطيع عمل شيء الآن وحتى وقت الاجتماع المرتقب في الشهر المقبل لافتا الى ضرورة ان تترك اوبك السوق ليوازن نفسه بنفسه بعد ان دخله الكثير من غير المتخصصين واصحاب الشأن وتسببوا في تذبذب الاسعار واضطرابها «وموازنه السوق ستطهره من الدخيلين عليه». وشدد على ان الكويت بحاجة لدراسة عاجلة وخطة مدروسة لتنويع الدخل القومي لها وعدم الاعتماد على النفط بهذه النسبة الكبيرة من الدخل القومي كما انها بحاجة عاجلة لترشيد الانفاق على ان ينفذ ذلك بسرعة.

وافاد بانه آن الآوان ان نبحث عن المصادر الاخرى للدخل حتى وإن عاد النفط لمستوياته السابقة حيث لابد من تنويع مصادر الدخل.

خلال أسبوع من 12 أكتوبر - 16 أكتوبر 2014

بنك الخليج يعلن عن الفائزين بالسحوبات اليومية للدانة

اعلن بنك الخليج في 19 اكتوبر الجاري عن الفائزين بالسحوبات اليومية لحساب الدانة خلال الأسبوع 12 اكتوبر – 16 اكتوبر 2014. وتمنح السحوبات اليومية لحساب الدانة جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار كويتي لكل فائز خلال أيام العمل.

والفائزون هم:

(الأحد 12 أكتوبر): صفاء حسن عبدالله الحداد، لجين عبدالحميد حيدر التميمي

(الإثنين 13 أكتوبر): عماد شوقي بخيت عبيد، قاسم علي الصمد

(الثلاثاء 14 أكتوبر): دلال عبدالله تقي الشكناني، سالم علي صالح بلهيسن

(الأربعاء 15 أكتوبر): جميله عقاب محمد الخطيب، نشأت توفيق بقتور اقلادس

(الخميس 16 أكتوبر): علي حمد وقاع،

يتضمن برنامج سحوبات الدانة المجدولة لعام 2014 سحوبات الدانة يومياً على جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار كويتي (أيام العمل). هذا وينصح بنك الخليج عملاء الدانة و العملاء الراغبين في دخول سحب مليونير الدانة بزيادة إيداعاتهم او فتح حساب الدانة في موعد اقصاه 31 اكتوبر، وذلك لتعزيز فرص فوزهم، والتأهل لهذا السحب السنوي، حيث يتم إجراء السحب الأخير، على جائزة قدرها مليون دينار، بتاريخ 8 يناير 2015، لإعلان مليونير الدانة، بالإضافة إلى الجوائز النقدية الكبرى البالغة قيمتها 50 الف د.ك. و 250 الف د.ك.

كما يتميز حساب الدانة من بنك الخليج انه بالإضافة إلى كونه حسابا يمنح جوائز نقدية، فهو يتيح للعملاء أيضا إدخار الأموال ويحصل العميل على فرصة واحدة للفوز يومياً مقابل كل 100 د.ك. وتتراكم الفرص بشكل يومي، فكلما زاد المبلغ المودع وطالت مدة بقائه في الحساب زادت الفرص المتاحة للفوز. ويتم إيداع قيمة كل جائزة من جوائز الدانة تلقائيا في حساب الفائز خلال يومي عمل.

كما يمنح حساب الدانة أيضا العديد من الخدمات المتميزة منها خدمة «بطاقة الدانة للإيداع الحصري» التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة «الحاسبة» التي تمكن عملاء الدانة من حساب ما لديهم من فرص للفوز في سحب الدانة. للتأهل لسحب الدانة السنوي القادم 2014، يتعين على عملاء الدانة المحافظة على الحد الأدنى للرصيد في الحساب وهو 200 د.ك. في الرصيد وهو حساب متاح للكويتيين وجميع المقيمين في الكويت ، ويمكن فتح الحساب ودخول السحب خلال يومين. 361

شعار بنك الخليج

في إطار إستراتيجيته لتأهيل الكوادر الوطنية

البنك الوطني يستقبل الدفعة السادسة من متدربي برنامج «الشباب»

استقبل بنك الكويت الوطني الدفعة السادسة من متدربي "برنامج الشباب" المخصص لحملة الدبلوم حديثي التخرج من الكوادر الكويتية الشابة. ويمتد هذا البرنامج لفترة شهرين ونصف الشهر ويهدف الى تعزيز مهارات وقدرات الموظفين الجدد في مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية. ويقدم "برنامج الشباب" فرصا تدريبية للخريجين الجدد تشمل تعلم المهارات الأساسية في العمل المصرفي وبناء الاداء المتميز والتغيير والابتكار إلى جانب علم الإدارة والاتصال الفعال مما يؤهل المتدربين لاحقا الالتحاق مباشرة بالعمل الميداني. ويأتي هذا البرنامج ضمن البرامج التدريبية التي يطلقها البنك الوطني سنويا بهدف استقطاب الكفاءات الوطنية الشابة. ويلتزم البنك الوطني في توفير برامج التدريب للخريجين والطلبة لدعم بالخبرات والمعلومات المهنية والتدريبات العملية واعدادهم للعمل المصرفي. وقد تم اعداد برنامج الشباب ليتناسب مع حاجة سوق العمل وهو يأتي في إطار حرص البنك الوطني على دعم الخريجين من الكوادر الوطنية وكجزء من مسؤوليته الاجتماعية تجاه الشباب.

ويوفر البنك الوطني سنويا العديد من البرامج التدريبية موجهة للخريجين والطلبة إلى جانب البرامج الاحترافية المتخصصة لموظفيه، ويأتي في مقدمها برنامج تطوير القيادات الشابة بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت الذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط، وبرنامج تدريب القيادات والكوادر التنفيذية بالتعاون مع جامعة هارفارد العالمية. كما ينظم البنك الوطني برنامج التدريب الصيفي السنوي لطلبة المدارس والكليات لعملاء حسابي الأزرق والشباب، وبرنامج "أكاديمية الوطني" وهو مخصص لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة التي تم اختيارها للعمل في البنك.

لقطة جماعية للمتدربين مع المسؤولين

شمل التعليم الإلكتروني والتقليدي

«بيتك»: تدريب 2700 موظف من خلال 9500 مقعد تدريبي

قال مدير عام الموارد البشرية والخدمات العامة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» زياد العمر، ان «بيتك» واصل على مدار العام الجاري برامجه الهادفة إلى تدريب وتطوير مواردة البشرية والارتقاء بأدائهم، حيث أنجز الى الان تدريب 2700 من موظفيه من خلال 9500 مقعد تدريبي غطت مختلف الجوانب والمهارات المصرفية والتقنية، انطلاقا من الإيمان بأهمية الموارد البشرية كطاقة حقيقية للنجاح ومحور رئيسي في التكيف مع التطورات على صعيد الصناعة المصرفية، وكذلك لرفع مؤشرات الاداء العام وتحسين الكفاءة .

وأضاف العمر في تصريح صحفي، ان من هذه الفرص التدريبية نحو 3650 مقعد تدريبي للتعليم الالكتروني شملت اكثر من 700 موظف، حيث غطت برامج مختلفة من ابرزها حملة امن المعلومات، وخدمة العملاء، والعمل بروح الفريق الواحد، وادارة الوقت، ونحو 5800 مقعد للتعليم التقليدي، الذي يكون ضمن فصول، حيث غطت برامج من ابرزها ورش عمل ادارة المخاطر، ومكافحة غسيل الاموال، وبرامج شرعية، وبرامج الائتمان، وادارة استمرارية العمل، والمهارات الاشرافية وبرامج مصرفية متنوعة، منوها الى ان «بيتك» ماض في استكمال خطته وبرامجه التدريبية لهذا العام.

زياد العمر

وأشار العمر الى ان «بيتك» يعتمد عدة معايير مهنية في تقدير الاحتياجات التدريبية بدقة، أهمها التواصل المباشر بين المدراء والموظفين في إطار من الشفافية فضلا عن احتياجات العمل وأية قرارات إدارية ومنتجات أو أنظمة جديدة يطلقها البنك لعملائه، منوها الى تبني «بيتك» لانظمة موارد بشرية عصرية متطورة يقوم من خلالها الموظف بطلب احتياجاته التدريبية بكل سهولة ويسر والتعرف على الفرص التدريبية المتاحة وفقا لمتطلباته الوظيفية.

وشدد العمر على استمرار جهود رفع القدرة والكفاءة الانتاجية للكوادر الفنية العاملة في «بيتك» عن طريق برامج تدريبية متطورة ومواكبة اخر تطورات صناعة الصيرفة مع استمرارية التجديد والابتكار في نوعية البرامج التدريبية المطروحة وملاءمتها مع واقع العمل والتنافسية والتطورات المتسارعة التي تشهدها ساحة الصيرفة بما يساهم بالحفاظ على ريادة «بيتك» في جميع الاصعدة.

عند الإشتراك في نادي «ألتا» الصحي للسيدات

«برقان» يقدم لعملاء حساب Youth خصماً بنسبة 10 في المئة

اعلن بنك برقان عن تقديمه عرضا مميزا لحاملات بطاقة السحب الآلي من حساب Youth عند الاشتراك بمركز ألتا الصحي، حيث يقدم مركز ألتا خصما خاصا بقيمة 10% على رسوم الاشتراك مع اولوية التسجيل، هذا بالاضافة الى باقة مميزة تضم امكانية تجميد العضوية لمدة شهر، تقييم مجاني، اربع تمارين تدريبية مع مدربة شخصية، واربع ايام مجانية.

ويقع نادي ألتا الصحي للسيدات في برج التجارية في الطابق 26 المطل على مدينة الكويت، وهو مصمم بطريقة عصرية مستقبلية ليوفر لأعضائه مناخ مناسب لأداء افضل انواع التمارين.

وقد تم تصميم حساب Youth من بنك برقان خصيصا للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين الـ 15 و25 عاماً، والذين يسعون لتحقيق مستقبل ناجح. ولا يوجد حد أدنى لفتح الحساب، وليس هناك حد ادنى من الرصيد للحفاظ عليه، كما يقدم الحساب بطاقة مسبقة الدفع مجاناً و بطاقة الصرف الآلي للاستفادة من باقة واسعة من الخصومات في مجموعة مختارة من المتاجر التجارية في جميع انحاء الكويت.